كلية التجارة
جامعة بنى سويف
قسم إدارة الأعمال

أثر التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية JIT على تحسين القدرات التنافسية للمنظمات الصناعية بالتطبيق على الشركات الصناعية المصرية

مقدم من
أحمد محمد أحمد مصطفى
المدرس المساعد بكلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

مقدم إلى

الأستاذ الدكتور / سمير علام

أستاذ إدارة الإنتاج والعمليات
كلية التجارة جامعة القاهرة

الفصل الأول

مقدمـة الدراسـة

1/1مقدمة:

اتسمت بيئة الأعمال الحديثة بمجموعة من الخصائص التي من أهمها التطور المذهل في تكنولوجيا الإنتاج والنقل والاتصال والمعلومات، الأمر الذي نتج عنه ما يعرف الآن بظاهرة العولمة ولقد صاحب هذه الظاهرة مجموعة من التحديات التي تهدد المنظمات بصفة عامه والمنظمات المصرية بصفة خاصة حيث جلب القرن الواحد والعشرين العديد من المتغيرات مثل زيادة حدة المنافسة، قصر دورة حياة المنتج، التقدم التكنولوجي، التغيير الدائم في ديناميكية الأسواق، التغيير السريع والمعقد في أنماط الشراء للعملاء وظهور تشريعات جديدة ، الأمر الذي يؤثر حتما على أداء المنظمات، بالإضافة إلى تأثر فرص بقاء واستمرار المنظمات في دنيا الأعمال واستجابة لهذه التحديات كان لزاما على الشركات الصناعية المصرية تبنى مداخل ورؤى جديدة للتفكير من خلال التطرق إلى والبحث عن آليات ومصادر جديدة للميزة التنافسية وتعتبر نظم الشراء والإنتاج الآنية JIT من أهم الآليات المستحدثة التي تمكن المنظمات الصناعية المصرية من مجابهة المستجدات التي ظهرت في النظام العالمي الجديد[1] والتي فرضت نفسها وبقوة ولاقت قبولا عاما في معظم دول العالم خاصة بعد أن ثبت فعاليتها في الارتقاء بأداء المنظمات وحققت نتائج باهرة في الشركات اليابانية والغربية والأمريكية[2] .

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

– على مجاهد احمد" إطار إجرائي مقترح لتكامل أساليب إدارة التكلفة لتدعيم القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة " المؤتمر السادس ، المجلد الثاني، تعزيز القدرات التنافسية : الاستراتيجيات والسياسات والآليات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، خلال الفترة من 27 – 29 يوليو، 2006 ، ص ص 155 – 156 .

– عبير حسن سيد" صناعة الرؤية المستقبلية وتعزيز القدرات التنافسية من خلال التركيز على الموارد غير الملموسة للمنظمات" المؤتمر السادس، المجلد الثاني، تعزيز القدرات التنافسية : الاستراتيجيات والسياسات والآليات، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، خلال الفترة من 27 – 29 يوليو، 2006، ص ص 253– 254 .

- J.W.L "Simulation- Based Completion of push and pull systems in a job shop environment considering the context of JIT implementation**" Int. J. Prod. Res,** Vol. 41, No.3, 2003, p.427

(2) وائل إبراهيم هميمى " الحواجز التنافسية في الفكر الاستراتيجي نحو إطار فكرى لتدعيم الموقف التنافسي لمنظمات الإعمال المصرية " **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2004، ص 207 .

إن تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية JIT في الدول النامية يواجهه مجموعة من المعوقات التي نتجت عن السمات الاقتصادية لهذه الدول مثل (ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدل الفائدة، ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الحديثة، ارتفاع تكاليف نظم الجودة، ارتفاع تكاليف الصيانة، الانخفاض الكبير في أجور العاملين، ارتفاع تكاليف التدريب، قلة عدد الموردين المحليين، ثقافة التحفظ لدى المديرين، وثقافة التخوف لدى العاملين) ومن أهم هذه المعوقات[1]:

1) ميل المنظمات الدائم إلى التخزين.
2) عدم الاهتمام ببرامج التدريب.
3) عدم قبول العاملين للتغيير.
4) عدم الثقة في العاملين مما يقلل مشاركتهم في اتخاذ القرارات.
5) عدم الاعتماد على برامج الصيانة الوقائية.
6) انخفاض الاستفادة من نظم تأكيد الجودة.

تسعى مصر – كبقية الدول النامية– إلي تشخيص المشاكل التي تقف عقبه أمام النمو والتطور والبحث عن حلول لهذه المشكلات وبصفة خاصة تلك المشكلات التي تتعلق بالمجال الصناعي المصري ولقد حددت إحدى الدراسات المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة المصري في[2] :

1) ارتفاع نسبة التالف
2) فقد حصة سوقيه
3) ارتفاع حجم المخزون
4) انخفاض مستوى الجودة
5) طول زمن التشغيل
6) وجود أشكال فقد كثيرة في الموارد الإنتاجية .

كما توصلت إحدى الدراسات الأخرى التي طبقت على 117 شركة من شركات القطاع الصناعي المصري إلى أن المشاكل التي تمنع الشركات المصرية من تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية JIT تتمثل في[3] :

---

(1) G. Ofori," Formulating a long-term strategy for the developing the construction industry of Singapore**".** **Construction Management and Economics ,** Vol.**12** (1994), pp. 219–231.

(2) Salaheldin, S. and Francis, A. "A study on MRP practices in Egyptian manufacturing companies", **International Journal of Operations & Production Management,** Vol. 18 , No. 5/6, (1998), pp. 588-611.

([3]) Salaheldin Ismail Salah Eldin "JIT implementation in Egyptian manufacturing firms: some empirical evidence " **International Journal of Operations & Production Management** Vol. 25 No. 4, 2005 , pp. 354-370

1) ضعف المعرفة بنظم الشراء والإنتاج الآنية JIT .
2) مشاكل تنبع من العلاقة مع الموردين .
3) ارتفاع تكاليف التطبيق .
4) نجاح الشركات المصرية حتى في حالة عدم تطبيق الشراء والإنتاج الآنية JIT .
5) عدم الشعور بمنافع التطبيق لنظم الشراء والإنتاج الآنية JIT .
6) اتجاهات العاملين السلبية لتطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية JIT .

إن القطاع الصناعي المصري له أهميه كبرى بين القطاعات الاقتصادية لما له من دور ريادي في مسيره التنمية الاقتصادية ولأن قوة الدولة تكمن في اقتصادها القائم على قطاع صناعي ذو أسس تكنولوجيه وقدرة ديناميكيه على مواكبه التغيرات العالمية . تزداد معاناة القطاع الصناعي المصري مع رفع القيود الجمركية واتفاقيه حماية الملكية الفكرية لذا تتزايد الحاجة إلى أهمية الاستعداد لزيادة القدرة التنافسية للصناعات المصرية ونظراً لتلك الأهمية التي يحتلها القطاع الصناعي نجد أن الأمر يتطلب زيادة القدرة التنافسية لهذا القطاع الحيوي وذلك لمواجهه التهديدات الخارجية والداخلية والتي تتمثل فيما يلي[1] .

1- **التحديات الداخلية :**

1/1 **ضعف نظم الجودة :** حيث يعانى القطاع الصناعي من تقادم وتهالك المؤسسات الصناعية وضآلة قدرته التنافسية وذلك لعدم الالتزام بمعايير الجودة والموصفات القياسية للسلع والتقنيات الصناعية .

2/1 قصور دور البحث العلمي والتطوير ويظهر هذا القصور في :-

1/2/1 إهمال معظم المصانع المصرية لأهمية وجود إدارة للبحوث والتطوير وكذلك إهمال أهميه التنسيق بين الصناعات المصرية ومعاهد البحوث والجامعات المصرية .

2/2/1 ضآلة المبالغ المنصرفة على البحوث والتطوير حيث تصل نسبه الأنفاق في مجال البحوث إلى 6 % من إجمالي الناتج القومي الإجمالي يخصص منها 70 % للأجور والنفقات الإدارية .

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى :

- دعاء محمد محمد سالمان " بناء المزايا التنافسية في انقطاع الصناعات التحويلية في مصر " المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين الفترة من 8 – 10 مايو 2003، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، ص ص 11 – 13 .
- الهيئة العامة للتصنيع، دور الصناعات التحويلية في التنمية ، 2001 ص ص 10 – 20 .
- النشرة الاقتصادية " برنامج تحديث الصناعة المصرية " البنك الأهلي المصري، العدد 1 و 2 القاهرة، 2004 ، ص 12.

3/2/1 غياب التنسيق بين التعليم ومتطلبات الصناعة المصرية لملاحقه التطور التكنولوجي.

3/1 ضعف التصنيع المحلى وتتمثل مظاهر الضعف فى :-

1/3/1 ارتفاع المكون الأجنبي متمثلا فى نسبه استيراد السلع الرئيسية لتلبيه احتياجات القطاع الصناعي من المنتجات الصناعية

2/3/1 عدم كفاءة الهياكل الإنتاجية ونقص الإنتاج وعدم تلبيته لمتطلبات الاكتفاء الذاتي.

3/3/1 عدم تنوع هيكل الصناعة

4/1 انخفاض نسبه استغلال الطاقة

2- <u>التحديات الخارجية :</u>

1/2 ظاهره التكامل الاقتصادى : حيث يواجه الاقتصاد الصناعي تحديا يتمثل في التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، الآسيان، الأفتا، النافتا الأمر الذي سيجبر الأسواق المحلية على فتح أسواقها أمام الواردات الأجنبية في ظل عدم قدره الصناعة المصرية على التصدير بالمعدلات المرجوة .

2/2 اتفاقيات الجات: تعد اتفاقيه الجات تحديا كبيراً أمام الصناعة المصرية ومن أهم نتائج النظام الاقتصادي الجديد والذي يتحكم في حرية التجارة، سلاسة التدفق لرؤوس الأموال ومن ثم ستزيد المنافسة وستنهار الحواجز التقليدية.

3/2 اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية :تمثل حماية حقوق الملكية الفكرية " التريبس " Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights إحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، حيث تعرف اتفاقية حقوق الملكية الفكرية بأنها كافة الحقوق المتعلقة بالأعمال الأدبية والفنية والعلمية ، والابتكارات في كافة نواحي المجالات البشرية والتصميمات الصناعية، العلامات التجارية وكذلك الحماية من المنافسة غير المشروعة. وتتضمن الاتفاقية حماية نوعان من الحقوق الملكية الفكرية ، يتمثل الأول منهما في حقوق الملكية الفكرية الأدبية والفنية، وينصرف الثاني إلى حماية حقوق الملكية الصناعية التي تمتد مجالات تطبيقها لتشمل براءات الاختراع ، والتصميمات الصناعية [2].

---

(1) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

- مديحه رفعت مطاوع" تطوير الاستراتيجيات التسويقية لمواجهة متغيرات البيئة التنافسية بالتطبيق على قطاع الدواء في جمهورية مصر العربية "(رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000)، ص ص 87-88 .
- عماد عبد الخالق صابر الطحان " تقييم مدى استعداد شركات الدواء المصرية لمواجهة مخاطر تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية"(رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2005)، ص ص 97-99.

(2) www.wto.org/english/tratop-e/trips-e/ntelz-e.htm

2/1طبيعة المشكلة والدلالة على وجودها .

للدواء –كسلعة– ثلاث خصوصيات رئيسية تجعل منه السلعة الأكثر حرجا اجتماعيا واقتصاديا فيما يتعلق بالانعكاسات المحتملة لتطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS . الخصوصية الأولى تتمثل في أن الدواء سلعة لا يمكن الاستغناء عنها، والخصوصية الثانية هي أن الدواء سلعة توجد على الدوام منذ عرفها الإنسان، ولم تتوقف الحاجة إليها قط، وهى تتطور باستمرار لزوم الحصول على علاج أحسن، وكذلك لزوم المجابهة العلاجية لمستجدات مرضية جديدة . وأما الخصوصية الثالثة فتختص باعتماد الابتكار الدوائي على البحث العلمي العميق والمتواصل. إن هذه الخصوصيات الثلاث تفسر – إلى حد كبير– سر تمتع الدواء بقيمة مضافة عالية تجعل منه السلعة الأكثر ربحية على الإطلاق بين جميع السلع المشروعة، وكذلك السلعة الأهم عند التعامل مع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية[1] .

تعتبر صناعة الدواء من الصناعات الإستراتيجية ولقد حققت صناعة الأدوية تقدما اقتصاديا كبيراً في العالم كله وأن استثماراتها وأرباحها تأتي في الدرجة الثانية بعد صناعة السلاح مباشرة ونظرا لأهمية هذه الصناعة فقد أولتها مختلف دول العالم عناية فائقة حيث أن الدواء يعتبر سلعة ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها كما أن الطلب عليها لا يتحدد بمستوي سعري(غير مرن) معين بالإضافة إلي كونها صناعة كثيفة البحث والتطوير[2] .

تواجه صناعه الدواء المصرية تحديات قويه تهدد استمرارها ما لم يحدث تغييرات جذريه في النظم الإنتاجية المتبعة لهذا القطاع الحيوي ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى نوعين رئيسيين، تحديات خارجية (عالمية ومحلية) ، وتحديات ذاتية(أوجه القصور ونقاط الضعف)، ومن الضروري التعرف علي هذين النوعين من التحديات وفيما يلي أهم هذه التحديات :

1– **التحديات الخارجية:**

1/1 التحديات العالمية :

تعبر التحديات العالمية عن تلك التهديدات التي تواجه قطاع صناعة الدواء المصري وهى خاصة بصناعة الدواء على المستوى العالمي ومن أهمها :

—

(1) عماد عبد الخالق صابر الطحان " تقييم مدى استعداد شركات الدواء المصرية لمواجهه مخاطر تطبيق اتفاقيه حماية حقوق الملكية الفكرية" رسالة ماجستير غير منشورة ، كليه التجارة، جامعه عين شمس 2005، ص **60**.

(2) رءوف حامد ، مستقبل صناعه الدواء في مصر والمنطقة العربية ،المكتبة العربية، 1997، ص ص 33 – 38 .

1/1/1– التحديات المتعلقة باتفاقيات التجارة العالمية:

إن دخول مصر ضمن منظمة التجارة العالمية وتوقيعها بالموافقة على اتفاقية الجات له آثاره على صناعة الدواء في مصر وتتمثل هذه الآثار في [2] :

1/2/1 إتاحة النفاذية للأسواق.

2/2/1 الالتزام بالمواصفات المقبولة عالمياً.

3/2/1حماية حقوق الملكية الفكرية.

ونظراً لطبيعة صناعة الدواء باعتبارها صناعة تقوم على الأبحاث Research based industry فمن المتوقع أن تكون من أكثر الصناعات تأثرا بالتنظيمات الواردة باتفاقية التريبس، حيث تواجه تلك الصناعة – خاصة في الدول النامية ومنها مصر – العديد من التحديات في ظل تطبيق الاتفاقية يبرز في مقدمتها :

1) فرض المزيد من القيود على الواردات من مستلزمات الإنتاج
2) احتكار الشركات متعددة الجنسيات لإنتاج الدواء نظرا لما تمتلكه من قدرات مادية وبشرية فائقة في مجال البحوث العلمية والتطورات التكنولوجية التي تعد الدعامة الأساسية في تحديث وتطوير صناعة الدواء

وتتمثل الآثار السلبية لهذه الاتفاقية فيما يلي[1] :

1) امتداد فتره الحماية 20سنه بالنسبة للمنتجات الدوائية الجديدة بما يؤدى الى تخلف الصناعة الدوائية عن ملاحقة التطورات العالمية .
2) احتكار صاحب البراءة لحقوق الاستيراد .
3) انخفاض فرص نقل التكنولوجيا من الشركات، نتيجة قيام الشركات العالمية بإقامة مصانع لها في مصر برأس مال 100% مملوك للشركات الأجنبية .
4) مواجهه الصادرات بمنافسه غير متكافئة في الأسواق التي يتم التصدير إليها.
5) ارتفاع أسعار الخامات الدوائية الداخلة في مدة الحماية مما يرفع من سعر الدواء حيث تعتمد صناعة الدواء المصرية على استيراد الخامات الدوائية.
6) حصول الشركات صاحبة البراءة على حق التسويق بشكل احتكاري لمدة خمس سنوات .
7) ضعف الاستعداد من جانب شركات صناعة الدواء المصرية لمواجهة الاتفاقية .

—

(1) د. محمد رؤوف حامد، الصناعة الدوائية العربية في مواجهة متغيرات البيئة الدولية وعلى وجه الخصوص اتفاقية تريبس، مركز الدراسات الإستراتيجية،2005 ، ص ص. 21–23 .
- http://www.ahram.org.eg/acpss/ Available at. 23/12/2006.

(2) إبراهيم جميل بدران" التكنولوجيا الجديدة المستخدمة في مجال صناعة الدواء" (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، 1994) ص 193.

2/1/1 التحديات الخارجية المتعلقة بالتطور التكنولوجي :

1/2/1/1 وجود تخلف نسبى في المسيرة الدوائية المصرية بالمقارنة ببعض الدول النامية مثل الهند والبرازيل والصين.

2/2/1/1 تطور آليات التسيير الإداري للصناعة الدوائية في البيئة الدولية ومن أمثلة هذه الآليات: التحالفات الإستراتيجية، والعملقة بين الشركات، والاستحواذ .

3/2/1/1 وجود ممارسات سلبية في البيئة الدولية للصناعة الدوائية بقدر كبير يستدعى وجود حذر ومتابعة دقيقة وتحليلية لهذه الممارسات .

4/2/1/1 التغيرات السريعة في أنشطة البحث والتطوير والمواصفات والأنظمة الصيدلية، الأمر الذي يتطلب جهود مكثفة ومتواصلة وطنياً وقومياً أو إقليميا من أجل التنظيم والتنسيق والمواءمة والاستفادة.

2-التحديات المحلية :

1/2 التحديات المحلية الخارجية:

1/1/2 غياب رؤية إستراتيجية وطنية لتطوير صناعة الدواء، وفى غياب مثل هذه الرؤية تحدث أخطاء منهجية شديدة أو ساذجة .

2/1/2 الرضا بالتنافسية المحلية داخل رقعة استهلاكية محدودة .

3/1/2 غياب التنسيق بشأن خطط وتوجهات الإنتاج وهو الأمر الذى يؤدى إلى تشابه المنتجات.

4/1/2 غياب إستراتيجية مصرية للتسويق المحلى والخارجي .

5/1/2 ضعف مستويات الجودة (عند الأخذ فى الاعتبار التنافسية العالمية) .

6/1/2 دخول شركات عالمية لشراء شركات وطنية ونجاحها في ذلك عدة مرات (في مصر على وجه الخصوص) .

3- التحديات المحلية الداخلية (نقاط الضعف التي تواجه صناعة الدواء المصري):

تتخذ صناعة الدواء بصفة عامة عدة أشكال يتم ترتيبها وفقا لأدائها التكنولوجي، كما أن لكل منها سماته ومتطلباته وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي[1]:

1) الصناعة الدوائية الجديدة وهي تعبر عن تلك الأدوية ذات الأسماء التجارية ولها براءة اختراع سارية حتى الآن والتي تنفرد بها الشركات العالمية الكبرى والتي تقوم بابتكار وتصنيع الأدوية وموادها الخام وتسويقها وإجراء البحوث عليها.

---

(1) سميرة إبراهيم أيوب ، " دور السياسة المالية في تعزيز القدرة التنافسية لصناعة الدواء المصرية في ظل أحكام اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة العالمية في حقوق الملكية الفكرية TRIPs "**مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة جامعة الإسكندرية،ص ص- 26-27 ، 2007

2) صناعة الأدوية الجنيسية Generics وهى الأدوية التي زالت عنها حماية براءات الاختراع فتصبح بالتالي متاحة للتصنيع دون إذن من أصحاب البراءات ويمكن بيعها بالاسم النوعي للدواء بدلا من الاسم التجاري[1].
3) صناعة وتعبئة الأدوية بأسماء محلية أو بالاسم التجاري للشركات العالمية على أساس مقابل لهذه الشركات.
4) صناعة الأدوية البسيطة ذات الآثار الجانبية البسيطة والتي لا تحتاج في الغالب إلى تذكرة الطبيب.
5) صناعة الأبحاث الدوائية

إن صناعة الدواء المصرية تأخذ الأشكال الثاني ،الثالث والرابع أما الشكلين الأول والخامس فان سمات ومتطلبات كلا منهما يصعب توافره في مصر على الأقل في الوقت الحالي كما يأمل الباحث – بعد إتمام دراسته وتهيئة الظروف المناسبة – دخول مصر في الشكلين الأول والخامس بعد التخلص من كافة معوقات تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية JIT في شركات إنتاج الدواء المصري ووضع نموذج التطبيق الفعال لهذه النظم يتلاءم مع البيئة المصرية.

تواجه صناعة الدواء المصرية بعض نقاط الضعف التي تقلل من فعالية هذه الصناعة الحيوية وتتمثل أهم نواحي القصور في [2]:

1) <u>نمو صناعة الدواء المصري نموا أفقيا.</u>

يقصد بالنمو الأفقي أن أنتاج الشركات المحلية يتميز بدرجة كبيرة من التشابه حيث تنتج هذه الشركات ما يقرب من 2000 صنف من الأدوية المتداولة في السوق المصري ، كما أن عدد الشركات المنتجة لأي مجموعة من المنتجات الدوائية لا يقل عن ثلاثة شركات ، وتصل في بعض الأحيان إلى 14 شركة كما هذا الحال في إنتاج أدوية المسكنات وأدوية الروماتيزم والصدر.

---

(1) www.ahram.org.eg.acpass, available at 22/11/2007

– منى يوسف شفيق" اثر اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية على سياسات تسويق الدواء في ج.م.ع " **المدير العربي** ، العدد 126،ص. 43، أكتوبر، 1996 .

(2) سميرة إبراهيم أيوب ، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28–31 .

2) ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في المنتجات الدوائية النهاية، حيث تستورد شركات تصنيع الدواء المصري على ما يقرب من 80% من الخامات الدوائية وتنتج فقط 20% وهذا يمكن إرجاعه إلى عدم الاهتمام الكافي بتوفير الجهود البحثية اللازمة لإنتاج هذه الخامات على الرغم من توافر مصادر إنتاج جانب كبير منها متمثلا في النباتات والأعشاب الطبية.

3) تأخر نمو الصناعات المكملة لإنتاج الدواء والتي تتمثل في الصناعات المنتجة للخامات الدوائية ومستلزمات التعبئة والتغليف ومما لا شك فيه أن تأخر نمو الصناعات المكملة لصناعة المنتجات الدوائية يشكل أهم مواطن الضعف في صناعة الدواء المصرية نظرا لما يترتب علية من عراقيل تحول دون تعظيم المنافع الكلية الناتجة من علاقات التشابك والتكامل بين صناعة المنتجات الدوائية والصناعات المكملة لها بالإضافة إلى تزايد حجم الواردات من منتجات هذه الصناعات نظرا لعدم كفاية المنتج منها محليا.

4) ارتفاع نسبة المنتجات الدوائية التي يتم إنتاجها في إطار عقود التصنيع أو الترخيص مع شركات الدواء العالمية. إن ارتفاع هذه النسبة تؤثر بشكل سلبي على صناعة الدواء المصرية وتتمثل أهم الآثار السلبية في[1] :

1. فرض شراء الكيماويات الدوائية من الشركة المانحة لتراخيص التصنيع
2. المغالاة في تقدير أثمان هذه الكيماويات الدوائية مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ويقلل هامش الربح والقيمة المضافة.
3. منع استخدام التكنولوجيا بعد انقضاء فترة الترخيص.
4. فرض المشاركة في الاستثمار (أو الانفراد بالاستثمار) اللازم لإقامة النشاط الإنتاجي في مصر شرطا لنقل التكنولوجيا وإنتاج المستحضرات الصيدلية المنشودة في مصر.
5. استخدام سلاح مواصفات الجودة لفرض المواد الأولية والخامات والكيماويات الدوائية التي ينتجها مورد التكنولوجيا أو يتولى هو تسويقه.ا
6. تقديم تكنولوجيا في حالة تقادم ، أو أصبحت متخلفة بالفعل والتي ربما لم تعد الشركة المانحة للترخيص تستخدمه في بلدها الأصلي.

5) انخفاض القيمة المضافة المحلية لصناعة الدواء المصري حيث تتصف صناعة الدواء المصرية بتضاؤل القيمة المضافة والتي لا تزيد عن 35 % من القيمة المفترضة تحقيقها ، ويعزو هذا إلى كونها صناعة يغلب عليها التخصص في ـــ

(1) سميرة إبراهيم أيوب ، **المرجع السابق**، ص ص .. 29-30

إنتاج المستحضرات والتشكيل الدوائي دون الدخول في مرحلة إنتاج الخامات الدوائية وهو ما يؤدي إلى اعتماد هذه الصناعة على الواردات من هذه الخامات الدوائية بصفة

أساسية والنمو الأفقي لهذه الصناعة دون الراسي مما يترتب عليه حرمان هذه الشركات من إنتاج المنتجات الدوائية ذات القيمة المضافة العالية.

6) عدم توافر التمويل اللازم للبحوث والتطوير خاصة في شركات قطاع الأعمال العام بسبب زيادة الأعباء التمويلية لهذه الشركات حيث تراوحت تكلفة أنشطة البحث والتطوير في شركات قطاع الأعمال العام ما بين 1.2% إلى 1.8 % من صافى المبيعات للعام المالي 2005 / 2006(وهى شركات تم توصيفها طبقا للمعايير التي اعتمد عليها الباحث إلى شركات لا تطبق نظم الشراء والإنتاج الآنية JIT – كما سيرد فيما بعد في هذا الفصل) أما شركات القطاع الخاص والاستثماري فوصلت هذه النسبة في شركة المهن الطبية إلى 2.4 % ، جلاكسو سميث كلاين إلى 3% [1].

7) عدم توافر نظام معلومات استراتيجي في شركات القطاع العام يمكنه من اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالإضافة إلى عدم قيام نظم المعلومات المطبقة في الشركة القابضة للأدوية (ق . أعمال عام) بتحليل البيئة ومتغيراتها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية[2].

8) انخفاض في الكفاءة التسويقية بصناعة الدواء المصري وبصفة خاصة شركات القطاع العام[3].

9) انخفاض الرضا الوظيفي في شركات قطاع الأعمال العام عن شركات القطاع الخاص والاستثماري [4].

—

(1) القوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية للعام المالي 2005 /2006 .

(2) أحمد محمود أحمد عبد النبي، " تقييم مدى استخدام نظم المعلومات الإستراتيجية في اتخاذ القرارات الإدارية ، دراسة تحليلية بالتطبيق على قطاع الصناعات الدوائية" رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التجارة جامعة بنى سويف، ص. 217 ، 2003 .

(3) عماد عبد الخالق صابر الطحان " تقييم مدى استعداد شركات الدواء المصرية فى مواجهه مخاطر تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة عين شمس 2005

(4) سها صلاح إسماعيل:" اثر الأنماط القيادية وثقافة المنظمة وبيئتها على فاعلية المنظمة للتطبيق على قطاع الصناعات الدوائية رسالة دكتوراه غير منشور كلية التجارة جامعة بنى سويف،ص.185 ، 2007

3/1مشكلة الدراسة :

لإبراز مشكلة الدراسة يقوم الباحث بنوعين من التحليل:

1/3/1 التحليل على مستوى الصناعة

تواجه صناعة الدواء المصري مجموعة من التحديات الخارجية والداخلية التي تستلزم توجيه الاهتمام لهذه الصناعة الحيوية حيث يتضح من العرض السابق أن صناعة الدواء المصري تتسم بعدة خصائص وسمات ترتب عليها ظهور العديد من المشاكل والعقبات التي تستلزم تطوير وتحديث تلك الصناعة الهامة وهذا ما انعكس بالسلب على:

1) **تدهور معدلات تغطية الإنتاج المحلي للطلب الكلى** حيث يوضح الجدول 1/1 تدهور نسبة التغطية، نسبة الاكتفاء الذاتي ونسبة الإنتاج إلى إجمالي الموارد خلال الفترة التي تعد عنها الدراسة 97 / 98 وحتى 2006/2005 .

جدول 1/1

نسبة الإنتاج إلى إجمالي الموارد ،نسبة التغطية و نسبة الاكتفاء الذاتي لصناعة الأدوية والعقاقير الطبية خلال الفترة من 98/97 وحتى 2006/2005 الأرقام بالمليون جنيه

السنة	الإنتاج	الواردات	مخزون أول المدة تام الصنع	إجمالي الموارد	حجم الاستهلاك السنوي	النسب %		
						حجم الإنتاج إلى إجمالي الموارد	نسبة التغطية*	حجم الإنتاج إلى الاستهلاك السنوي
98/97	3.42	0.833	0.54	4.79	4.1	71	80	83.4
99/98	3.42	0.960	0.51	4.9	4.13	70	78	83.3
2000/99	4.26	0.851	0.56	5.67	4.91	75	83	86.7
2001/200	4.48	1.141	0.58	6.2	5.40	71	79	82.9
2002/2001	4.98	1.898	0.62	7.5	6.62	66.4	72	75.2
2003/2002	5.17	2.267	0.63	8.07	7.17	64	69	72.4
2004/2003	6.44	2.365	0.64	9.45	8.61	68	73.1	74.8
2005/2004	7.47	2.708	0.51	10.69	9.74	69	73	76.7
2006/2005	7.68	2.790	0.62	11.09	10.26	64	72.8	74.5

المصدر : إعداد الباحث واقع الدراسات المنشورة عن صناعة الأدوية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانات غير منشورة ، 1998/1997 إلى 2005 / 2006

* تم حساب نسبة التغطية من خلال قسمة حجم الاستهلاك السنوي على (الواردات + الإنتاج)

يتضح من الجدول 1/1 عدم قدرة الإنتاج السنوي على تلبية احتياجات السوق المصري من الدواء حيث تدهورت نسب الإنتاج إلى حجم الموارد السنوية خلال الفترة التي أعدت عنها الدراسة حيث تقلصت هذه النسبة من 71% في العام المالي 1998/1997 إلى 64% فقط في العام المالي 2006/2005 ، كما حدث تدهور في نسبة التغطية فوصلت إلي 72.8% فقط في العام المالي 2006/2005 بينما كانت في 1998/1997 80% ، كما يوضح الجدول 1/1 نفس النتيجة السابقة فيما يتعلق بنسبة الإنتاج إلي حجم الاستهلاك السنوي. ويمكن التعبير عن بيانات الجدول 1/1 في الشكل 1/1 الذي يوضح العلاقة بين حجم الاستهلاك السنوي، حجم الموارد، حجم الإنتاج السنوي، و(حجم الواردات+ حجم الإنتاج).

شكل 1/1

العلاقة بين حجم الاستهلاك السنوي، حجم الموارد، حجم الإنتاج السنوي، و(حجم الواردات+ حجم الإنتاج) خلال الفترة من 98/97 وحتى 2006/2005 .

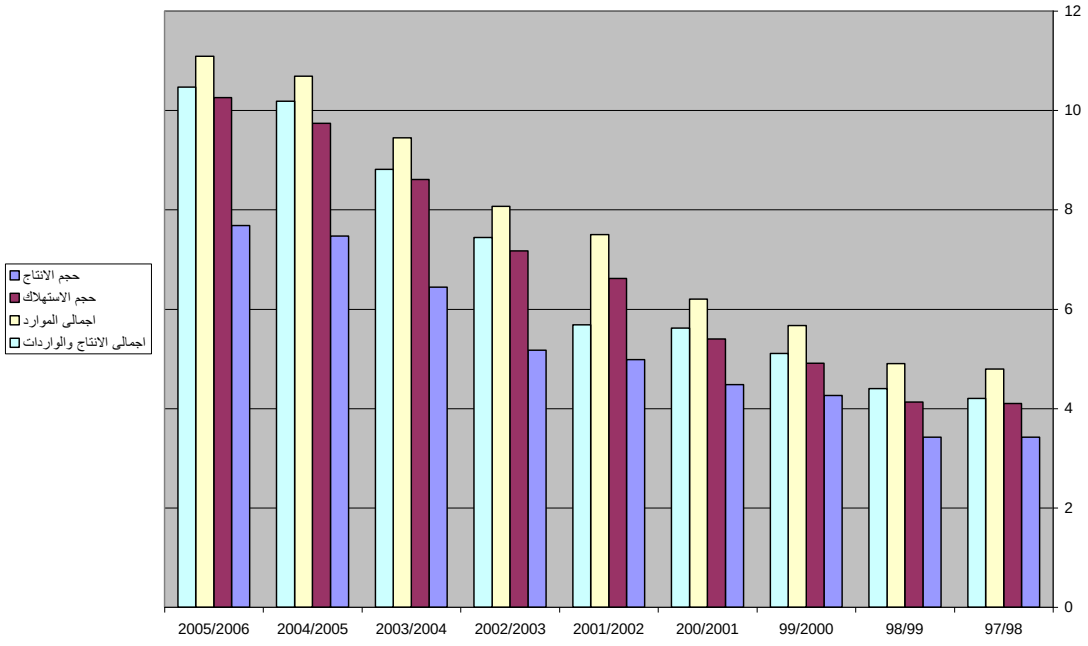

المصدر: إعداد الباحث من واقع البيانات المدونة في الجدول 1/1 .

يتضح من الشكل 1/1 أن حجم الاستهلاك السنوي من الأدوية يفوق حجم الإنتاج السنوي كما يفوق حجم الإنتاج مضافا إليه الواردات مما يمثل عجزا في هذا القطاع الهام ، كما يظهر من هذا الشكل أيضا التزايد المستمر لحجم الاستهلاك السنوي وأيضا نموا في حجم الإنتاج وان كانت نسبة النمو فى حجم الاستهلاك اكبر من نسبة النمو فى حجم الإنتاج وهذا ما يوضحه الجدول 2/1 والشكل 2/1.

2) **معدل نمو الطلب المحلى اكبر من نمو معدلات الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي** وهذا ما يوضحه الجدول 2/1

جدول 2/1

معدلات نمو الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي وحجم الاستهلاك خلال الفترة من 98/97 حتى 2006/2005

الأرقام بالمليون جنيه

السنة	الطاقة الإنتاجية المتاحة	الإنتاج الفعلي	الاستهلاك السنوي	معدلات النمو		
				الطاقة المتاحة	الإنتاج الفعلي	الاستهلاك السنوي
98/97	4.17	3.42	4.1	-	-	-
99/98	4.18	3.43	4.2	%0.2	%0.2	%2.4
2000/99	5.08	4.26	4.9	%12.5	%24.5	%19.5
2001/2000	4.85	4.48	5.4	%16.3	%30.9	%31.7
2002/2001	5.37	4.98	6.6	%28.7	%45.6	%60.9
2003/2002	5.85	5.17	7.2	%40	%51.2	%75.6
2004/2003	7.46	6.44	8.6	%78	%88.3	%109.7
2005/2004	8.89	7.47	9.7	%113	%118.4	%136.6
2006/2005	9.43	7.68	10.3	%126	%124.6	%151.2

المصدر : إعداد الباحث واقع الدراسات المنشورة عن صناعة الأدوية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانات غير منشورة ، 1998/1997 إلى 2005 / 2006 .

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1) معدلات نمو الطلب السنوي(الاستهلاك السنوي) اكبر من معدلات نمو الطاقة الإنتاجية المتاحة خلال الفترة من 98/97 حتى 2005 / 2006 ماعدا عام 99 / 2000 حيث تراوحت معدلات نمو الاستهلاك السنوي ما بين 2.4 % فى عام 97 / 98 إلى 151.2 % في عام 2005 / 2006 بينما تراوحت معدل نمو الطاقة الإنتاجية المتاحة ما بين 0.2 % إلى 126% فقط.
2) معدلات نمو الطلب المحلى (الاستهلاك السنوي) اكبر من معدلات نمو الإنتاج الفعلي لصناعة الأدوية المستلزمات الطبية خلال الفترة التي تعد عنها الدراسة حيث تراوحت نسبة معدل نمو الطاقة الإنتاجية الفعلية لهذا القطاع ما بين 0.2% وصولا إلى 124.6% في العام المالي 2006/2005 . ويمكن التعبير عن بيانات الجدول 2/1 في الشكل 2/1 الذي يوضح العلاقة بين الطاقة الإنتاجية المتاحة، الإنتاج الفعلي، الاستهلاك السنوي.

شكل 2/1

العلاقة بين حجم الاستهلاك السنوي وكلا من حجم الطاقة الإنتاجية المتاحة والإنتاج الفعلي خلال الفترة من 98/97 وحتى 2006/2005 .

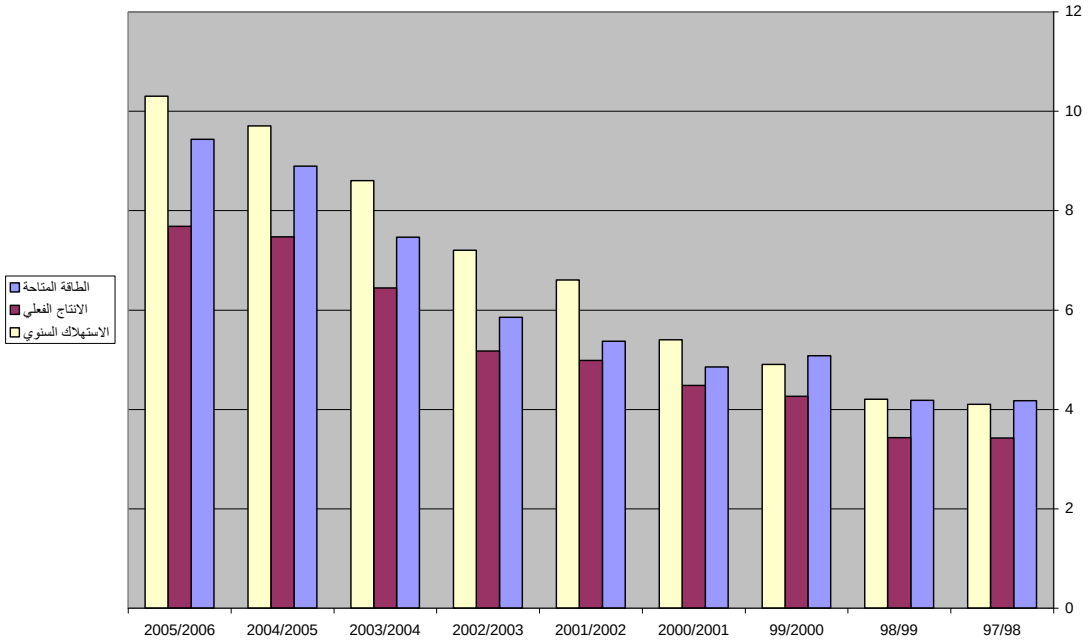

المصدر: إعداد الباحث من واقع البيانات المدونة في الجدول 2/1.

يتضح من الشكل 2/1 أن حجم الاستهلاك السنوي يفوق كلا من الطاقة الإنتاجية المتاحة في كل السنوات ما عدا 2000/1999 كما أن حجم الاستهلاك السنوي يفوق الإنتاج الفعلي لقطاع صناعة الدواء خلال الفترة التي تعد عنها الدراسة ومن ثم يرى الباحث عدم قدرة هذا القطاع على تلبية احتياجات الاستهلاك المحلى بما يستلزم منا الدراسة والتحليل في ظل التهديدات العالمية التى تمركزت في اتفاقية التريبس .

3) انخفاض القدرة التنافسية لقطاع صناعة الدواء .

يرى الباحث أنه على الرغم من أهمية هذه المؤشرات السالفة الذكر فان قدرة القطاع على التصدير والنفاذ إلى الأسواق العالمية يعد من أهم المؤشرات التى تعبر عن القدرة التنافسية، ولقياس الميزة التنافسية لصناعات الأدوية والعقاقير الطبية في مصر خلال الفترة من 98/97 –2006/2005 يعتمد الباحث علي مقياس BALASSA لحساب الميزة التنافسية الذي يستلزم توافر بيانات التجارة الخارجية (الصادرات ، الواردات) لصناعة الأدوية والعقاقير الطبية فقد اعتمد الباحث علي المعادلة الآتية لحساب الميزة التنافسية لصناعة [1].

---

(1) نجوى على خشبة ، سهام فتحي إبراهيم" قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعي في الاقتصاد المصري" المؤتمر العلمي الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين، القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في الفترة من 8 – 10 مايو 2003 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، ص ص 11 – 13

$$\text{الميزة التنافسية لصناعة الأدوية} = \frac{\text{صادرات قطاع الأدوية}}{\text{واردات قطاع الأدوية}} \div \frac{\text{صادرات مصر الإجمالية}}{\text{واردات مصر الإجمالية}}$$

جدول 3/1

الميزة التنافسية لقطاع الأدوية والعقاقير الطبية

خلال الفترة 98/97 – 2006/2005

الأرقام بالألف جنية

السنة	صادرات صناعة الدواء	واردات صناعة الدواء	الصادرات المصرية	الواردات المصرية	الميزة التنافسية لصناعة الدواء
98/97	185.2	883.3	13282	56026	0.88
99/98	254.7	906.7	10864	54399	1.4
2000/99	180.8	851.5	12050	48645	0.86
2001/2000	181.6	1.144	16351	60659	0.59
2002/2001	239.5	1898.1	21145	56482	0.33
2003/2002	270.1	2267.1	36812	65083	0.21
2004/2003	315	2365	47679	79716	0.22
2005/2004	324	2708	61624	114688	0.22
2006/2005	374	2785	78873	118483	0.20

المصدر : إعداد الباحث من واقع الدراسات المنشورة عن صناعة الأدوية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بيانات غير منشورة ، 98/97 – 2005 / 2006 .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤشرات الإحصائية، قطاع المعاملات الخارجية، للفترة من 98/97 وحتى 2006/2005 .

يقتضي المؤشر أنه كلما زادت قيمته عن الواحد الصحيح دل ذلك علي أن الصناعة أو السلعة تتميز بميزة تنافسية ، ومن أرقام الجدول 3/1 يتضح انخفاض الميزة التنافسية لشركات قطاع صناعة الأدوية والعقاقير الطبية في كل السنوات التي تعد عنها الدراسة ما عدا العام المالي 1999/1998 حيث يتراوح المعدل بين 0.20 إلى 0.88 خلال الفترة التى تعد عنها الدراسة وهذا مؤشرا على انخفاض القدرة التنافسية لقطاع صناعة الدواء فى مصر. .

2/3/1 التحليل على مستوى عينة الدراسة:

قام الباحث باختيار الشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية ، حيث تم تصنيف الدراسة إلى شركات تطبق نظم الشراء والإنتاج الآنية وشركات لا تطبق هذه النظم طبقا للمؤشرات التالية:

1) نسبة المخزون إلى إجمالي الأصول
2) نسبة المخزون من المواد الخام والمخزون تحت التشغيل إلى الأصول المتداولة
3) نسبة المخزون من المواد الخام والمخزون تحت التشغيل إلى حجم الإنتاج
4) معدلات الدوران للمخزون (خام، تحت التشغيل و المخزون من المواد الخام)
5) معيار التكلفة

وبعد التوصيف تم حساب إنتاجية العامل وإنتاجية الجنيه اجر والحصة البيعية للعامل سنويا لشركات عينة الدراسة ونتيجة التحليل الكلى (على مستوى الصناعة) و/أو التحليل الجزئي (على مستوى عينة الدراسة) يمكن تحديد مشكلة الدراسة في : -

1- عدم قدرة قطاع صناعة الدواء المصري (عام ، خاص واستثماري) على تلبية الاحتياجات السنوية (الاستهلاك السنوي) خلال الفترة التي تعد عنها الدراسة وتوصل الباحث إلى هذه النتيجة من خلال حساب المؤشرات التالية :

1/1 تدهور نسبة الإنتاج إلى إجمالي الموارد في الفترة التي أعدت عنها الدراسة حيث تقلصت من 71% عام 97 / 98 إلى 64% عام 2005 /2006

2/1 تدهور نسبة التغطية من 80% عام97 /98 وصلت إلى 73% عام 2005 / 2006 .

3/1 تدهور نسبة الاكتفاء الذاتي من 83.4% عام 98/97 وصلت إلى 74.5 عام 2005 / 2006

4/1 زيادة معدلات نمو الطلب المحلى عن معدلات نمو الطاقة الإنتاجية المتاحة ، الإنتاج الفعلي خلال الفترة التي أعدت عنها الدراسة.

5/1 زيادة معدلات نمو الطلب المحلى عن معدلات نمو الطاقة الإنتاج الفعلية خلال الفترة التي أعدت عنها الدراسة.

2- انخفاض القدرة التنافسية لقطاع صناعة الدواء والمستلزمات الطبية حيث تراوح المعدل ما بين 0.20 والى 0.88 فقط وهذا دليل على عدم قدرة صناعة الأدوية والعقاقير الطبية على منافسة في السوق العالمي

3- ارتفاع إنتاجية الجنيه اجر للشركات التي تطبق نظم الشراء والإنتاج الآنية عن الشركات التي لا تطبق هذه النظم حيث وصلت إنتاجية الجنيه اجر في شركة المهن الطبية للأدوية ، فاركو ، جلاسكو سميث كلاين ،وآمون إلى 20.6 ،17.15 ،10.3 ،و10.13 جنيه لكل جنيه على الترتيب بينما وصلت إنتاجية الجنيه اجر في شركة الإسكندرية، النيل، ممفيس سيد ، العربية ، القاهرة 8.3 ، 7 ، 5.2 ، 5.8 ، 6 ، 5.6 على الترتيب

4- ارتفاع إنتاجية العامل للشركات التي تطبق نظم الشراء والإنتاج الآنية عن الشركات التي لا تطبق هذه النظم حيث وصلت إنتاجية العامل في شركة جلاسكو سميث كلاين إلى 458 ألف جنية في 2005 / 2006 وفى الشركة المصرية الإسلامية فاركو إلى 285 ألف جنية، بينما وصلت إنتاجية العامل في شركة الإسكندرية إلى 133.8 ألف جنية وشركة ممفيس 115.6 ألف جنية وشركة النيل إلى 115.3 ألف جنية

5- ارتفاع الحصة البيعية للعامل في الشركات التي تطبق نظم الشراء والإنتاج الآنية عن الشركات التي لا تطبق هذه النظم حيث وصلت الحصة البيعية للعامل في شركة جلاسكو سميث كلاين إلى 461 ألف جنية والشركة الإسلامية فاركو 281 ألف جنية في السنة بينما وصلت الحصة البيعية للعامل في شركة الإسكندرية إلى 137.6 ألف جنية وشركة ممفيس 112.3 ألف جنية وشركة النيل 112.9 ألف جنية

مما سبق يرى للباحث انه ينبغى الاهتمام بهذا القطاع الحيوي فى ظل الظروف والمستجدات العالمية التى تواجه قطاع الصناعة بشكل عام وقطاع صناعة الدواء بشكل خاص ومن ثم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية :

س1: هل يطبق قطاع صناعة الدواء في مصر (سواء شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري) نظم الشراء والإنتاج الآنية وما هي مجالات التطبيق لهذه النظم؟

س2: ما هي أسباب عدم تطبيق شركات تصنيع الدواء لنظم الشراء والإنتاج الآنية JIT وما هي المحددات التي تعوق التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية فى قطاع صناعة الدواء ؟

س3: ما هى المنافع المحققة من التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية فى قطاع صناعة الدواء (سواء شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري) سواء المحققة في الوقت الحالي أو تلك المتوقعة في المستقبل ؟

س4: هل توجد علاقة بين مدى توافر متطلبات التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية وتحسين القدرات التنافسية في قطاع صناعة الدواء(سواء شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري) في مصر وما هي درجة مساهمة هذه المتطلبات في تحسين القدرات التنافسية ؟

س5 : هل توجد اختلافات معنوية بين مستوى التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية ومدى مساهمة تلك المتطلبات فى تحسين القدرات التنافسية ؟

4/1 الدراسات السابقة

يوضح الجدول 4/1 بعضا من الدراسات السابقة التي طبقت فى قطاع صناعة الدواء المصري سواء تلك التي أوضحت نواحي القصور في هذا القطاع و/ أو تلك التي تناولت مدى إمكانية تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية في الصناعة المصرية.

جدول 4/1

الدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الدراسة	جهة وسنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
إيناس محمد نبوي	مستقبل صناعة الدواء في مصر في ظل اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية	المجلة العلمية كلية التجارة بنى سويف العدد الثاني، 2000	استهدفت هذه الدراسة تحديد واقع الصناعات الدوائية في مصر خلال ال 10 سنوات الأخيرة كما استهدفت توضيح الآثار السلبية المتوقعة المترتبة علي تطبيق اتفاقية حماية الحقوق الفكرية على القطاع الدوائي وتوصلت الدراسة إلى : ▪ أن تؤدى الاتفاقية إلى ارتفاع أسعار الدواء وأسعار الخامات الدوائية ▪ زيادة الفجوة التكنولوجية وتخلف صناعة الدواء في مصر
عبد المطلب إبراهيم الجزار	اتفاقية الجات وآثارها على اقتصاديات صناعة الدواء في مصر	المؤتمر السنوي الخامس لإدارة الأزمات والكوارث، كلية التجارة ،عين شمس، 2000	استهدفت هذه الدراسة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات على صناعة الدواء في مصر وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها : ▪ وضع خطة زمنية لما يلزم القيام به في الفترة المتبقية ▪ إنشاء شركات لصناعة الخامات الدوائية ▪ التركيز والاهتمام بالتصدير والنفاذ للأسواق الجديدة
رؤوف حامد	مستقبل صناعة الدواء في مصر والمنطقة العربية	المكتبة الأكاديمية 1997	استهدفت هذه الدراسة تقديم خلفية تاريخية عن صناعة الدواء في مصر والدول العربية وكذلك أوضاع الدواء على الساحة العالمية وتوصلت إلى النتائج الآتية: ▪ ضرورة استيعاب خصوصية صناعة الدواء وضرورة إيجاد دور ايجابي للحكومات تجاه صناعة الدواء ▪ إنشاء مراكز بحوث وتطوير صناعة الدواء

تابع الدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الدراسة	جهة وسنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
مديحه رفعت مطاوع	تطوير استراتيجيات التسويق لمواجهه البيئة التنافسية للتطبيق على قطاع الدواء في جمهورية مصر العربية	رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2000	استهدفت الدراسة تقييم استراتيجيات تسويق الدواء في جمهورية مصر العربية ودراسة متغيرات البيئة التنافسية وتوصلت الدراسة إلى النتيجة الآتية : ▪ تتأثر شركات قطاع الأعمال العام بصورة اكبر من شركات القطاع الخاص للمتغيرات التنافسية وذلك لأنها تعتمد على تقليد منتجات الأدوية التي انتهت فترة حمايتها
مها محمود طلعت مصطفى	اثر معوقات البحوث والتطوير على تنمية صناعة الدواء– دراسة ميدانية –.	رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة عين شمس 2000	استهدفت هذه الدراسة المعوقات المتعلقة بالبحوث والتطوير وآثارها على تنمية صناعة الدواء في مصر وتوصلت هذه الدراسة إلى : ▪ عدم اهتمام معظم شركات الدواء في مصر بقيام أبحاث تستهدف ابتكار منتجات جديدة ، تطوير المنتجات الحالية وزيادة المعرفة الفنية والتكنولوجية في الشركة
عماد عبد الخالق صابر الطحان	تقييم مدى استعداد شركات الدواء المصرية في مواجهه مخاطر تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية	رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2005	استهدفت الدراسة التعرف على واقع الاستراتيجيات التسويقية المطبقة بشركات الدواء المصرية والتعرف على درجة إدراك شركات الدواء المصرية للمخاطر المتوقعة نتيجة تطبيق اتفاقية التريبس وتوصلت إلى : ▪ ضعف الاستراتيجيات التسويقية التي تتبعها شركات صناعة الدواء المصرية وبصفة خاصة شركات قطاع الأعمال العام ▪ عدم إدراك أو عدم الاستعداد الجيد للمخاطر التي سوف تواجه شركات تصنيع الدواء وبصفة خاصة بعد تطبيق اتفاقية التريبس .

تابع الدراسات السابقة

اسم الباحث	عنوان الدراسة	جهة وسنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
بهيره محمود الموحى	فرص تطبيق فلسفة الإنتاج في الوقت المضبوط في الصناعة المصرية	المجلة العلمية كلية التجارة جامعة طنطا ،العدد الأول 1994،	استهدفت الدراسة الوقوف على مدى إمكانية تطبيق الفلسفة اليابانية JIT على الصناعة المصرية وتوصلت الدراسة إلى : 1) أن المشكلات التي تواجه الصناعة المصرية تتمثل في: ▪ انخفاض الجودة. ▪ انخفاض الإنتاجية. ▪ طول فترات الانتظار. ▪ تأخر تسلم المواد الخام. ▪ عدم استغلال العمالة بشكل كافي ▪ تجميد جزء كبير من رأس المال في التخزين. 2) تعظم الجوانب الايجابية التي تزيد من فرص نجاح تطبيق نظم ال JIT تتمثل هذه الجوانب الايجابية في: ▪ معرفة رجال الإدارة بهذه النظم ▪ استعداد جميع العاملين بأهمية التدريب ▪ إتباع نظام الإنتاج المستمر 3) أن الصناعة المصرية في حاجة ماسة إلى تطوير أسلوب أدائها.
سها صلاح إسماعيل	اثر الأنماط القيادية وثقافة المنظمة وبيئتها على فاعلية المنظمة للتطبيق على قطاع الصناعات الدوائية	رسالة دكتوراه غير منشور، كلية التجارة ،جامعة بنى سويف، 2007	استهدفت هذه الدراسة تحديد الدور المتوقع لقيادات ومنظمات الأعمال واهم خصائص القيادة الإدارية والتعرف على ملامح ثقافة المنظمة في شركات صناعة الدواء وتوصلت الدراسة إلى : ▪ انخفاض إنتاجية الجنية اجر ، انخفاض معدل العائد على الاستثمار وانخفاض إنتاجية الجنية المستثمر في شركات قطاع الأعمال العام عن شركات القطاع الخاص

تابع الدراسات السابقة:

اسم الباحث	عنوان الدراسة	جهة وسنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
G. Ofori	Formulating a long-term strategy for the developing the construction industry of Singapore	Construction Management and Economics , Vol.**12** (1994)	استهدفت هذه الدراسة التعرف على معوقات تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية التي تنتج من سمات الدول النامية وتوصلت الدراسة إلى أن المعوقات التي تقلل من فرص تطبيق هذه النظم في الدول النامية تتمثل في: ▪ ميل المنظمات الدائم إلى التخزين. ▪ عدم الاهتمام ببرامج التدريب. ▪ عدم قبول العاملين للتغيير. ▪ عدم الثقة في العاملين مما يقلل مشاركتهم في اتخاذ القرارات. ▪ عدم الاعتماد على برامج الصيانة الوقائية. ▪ انخفاض الاستفادة من نظم تأكيد الجودة
Salah Eldin, S.and Francis, A	A study on MRP practices in Egyptian manufacturing companies	International Journal Of Operations & Production Management, Vol. 18 , No. 5/6, (1998)	استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى إمكانية تطبيق MRP في المنظمات المصرية ولقد توصلت إلى مجموعة من المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة المصري تتمثل في : ▪ ارتفاع نسبة التالف ▪ فقد حصة سوقيه ▪ ارتفاع حجم المخزون ▪ انخفاض مستوى الجودة ▪ طول زمن التشغيل ▪ وجود أشكال فقد كثيرة في الموارد الإنتاجية .

تابع الدراسات السابقة:

اسم الباحث	عنوان الدراسة	جهة وسنة النشر	ملخص الدراسة واهم النتائج
Salaheldin Ismail Salah Eldin	JIT implementation in Egyptian manufacturing firms: some empirical evidence	" International Journal of Operations & Production Management Vol. 25 No. 4, 2005	استهدفت هذه الدراسة التعرف على التعديلات التي يجب إدخالها على العنصر البشري في المنظمات الصناعية المصرية وذلك لضمان نجاح تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: 1) إن قيام المنظمات الصناعية المصرية بالتعديلات المرتبطة بالعنصر البشري عند تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية يحقق العديد من المنافع سواء تلك المنافع لمرتبطة بالأداء، المنافع المرتبطة بالعاملين، المنافع المرتبطة بنظام الشراء 2) كما توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الأسباب التي تمنع الشركات المصرية من تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية تتمثل في: ▪ ضعف المعرفة بنظم الشراء والإنتاج الآنية JIT . ▪ مشاكل تنبع من العلاقة مع الموردين . ▪ ارتفاع تكاليف التطبيق . ▪ نجاح الشركات المصرية حتى في حالة عدم تطبيق الشراء والإنتاج الآنية JIT ▪ عدم الشعور بمنافع التطبيق لنظم الشراء والإنتاج الآنية JIT . ▪ اتجاهات العاملين السلبية نحو تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية JIT 3) كما توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الأسباب التي تقلل من فعالية التطبيق لنظم الشراء والإنتاج الآنية JIT.

تعليق الباحث على الدراسات السابقة:

لقد أوضحت بعض الدراسات السابقة نقاط الضعف التي تواجه قطاع صناعة الدواء والمستلزمات الطبية وقد أوضحت دراسات أخرى مدى إمكانية تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية في المنظمات المصرية حيث توصلت إحدى الدراسات إلى أن البيئة المصرية بها من العوامل التي تمكن من نجاح التطبيق لهذه النظم . كما أوضحت دراسات أخرى معوقات تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية JIT في الدول النامية بشكل عام وفى الشركات المصرية بصفة خاص كما تناولت دراسة مدى تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية JIT في القطاع الصناعي المصري وتوصلت إلى

مجموعة مهمة من النتائج إلا أنها اقتصرت على العنصر البشرى كمتطلبات التطبيق وتناولت التعديلات التي يجب إدخالها على العنصر البشري فقط حتى ينجح التطبيق لهذه النظم وأهملت التعديلات الأخرى التي لا تقل أهمية لإنجاح التطبيق سواء تلك المتعلقة بالتنظيم الداخلي للمصنع و/أو بسياسات الشراء والإنتاج والتوزيع . طبقت هذه الدراسة قبل تطبيق اتفاقية التريبس لما لهذه الاتفاقية من آثار لا يمكن تجاهلها وبصفة خاصة عند دراسة صناعة الدواء المصري .

1/ 5 أهداف الدراسة:

1- التعرف على مدى توافر متطلبات التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية في قطاع صناعة الدواء في مصر .

2- التعرف على التعديلات التي يجب على المنظمة القيام بها قبل التطبيق لنظم الشراء والإنتاج الآنية.

3- التعرف على العلاقة بين التعديلات التي يجب القيام بها والمشكلات التى تحد من فعالية التطبيق لنظم الشراء والإنتاج الآنية.

4- التعرف على أسباب عدم تطبيق الشركات لهذه النظم والتعرف على المحددات التي تحد من التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية في قطاع صناعة الدواء في مصر.

5- التعرف على المنافع الحالية التي حققتها الشركات العاملة في قطاع صناعة الدواء في مصر و/أو المنافع المتوقع تحقيقها في المستقبل نتيجة التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية.

6- تحليل العلاقة بين درجة توافر متطلبات التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية في قطاع صناعة الدواء في مصر وتحسين القدرات التنافسية.

7- وضع نموذج مقترح لمتطلبات التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج الآنية يلاءم صناعة الدواء في مصر ويكون قادرا على تحسين القدرات التنافسية لهذا القطاع الحيوي حتى يستطيع الدواء المصري منافسة الدواء العالمي في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة.

6/1 فروض الدراسة:

الفرض الأول:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعديلات التي تقوم بها المنظمة قبل تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية والمشاكل التي تحد من فعالية التطبيق في المنظمات الصناعية المصرية.

الفرض الثاني:

تساهم التعديلات التي تقوم بها المنظمة قبل تطبيق نظم الشراء والإنتاج الآنية في تحسين الأداء المالي للمنظمات وتحسين المزايا التنافسية للمنظمات الصناعية المصرية .

الفرض الثالث:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل الدعم الداخلية وفعالية التطبيق لنظم الشراء والإنتاج الآنية JIT في المنظمات الصناعية المصرية.

الفرض الرابع:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل الدعم الخارجية وفعالية التطبيق لنظم الشراء والإنتاج الآنية JIT في المنظمات الصناعية المصرية.

الفرض الخامس:

تساهم عوامل الدعم الخارجية في تحسين الأداء المالي للمنظمات وتحسين المزايا التنافسية للمنظمات الصناعية.

الفرض السادس:

تساهم عوامل الدعم الداخلية في تحسين الأداء المالي للمنظمات وتحسين المزايا التنافسية للمنظمات الصناعية.

الفرض السابع:

يساهم التطبيق الفعال لنظم والشراء والإنتاج الآنية في تحسين الأداء المالي للمنظمات وتحسين المزايا التنافسية للمنظمات الصناعية.

7/1 نطاق وحدود الدراسة :

يقتصر مجتمع الدراسة على الشركات التي تقوم بإنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية وتسويق هذه المنتجات دون النظر إلى الشركات التجارية التي تمارس التجارة في الأدوية

والمستلزمات الطبية مثل شركة الجمهورية وشركات التعبئة والتغليف مثل الشركة العربية للعبوات الدوائية .

8/1 مجتمع وعينة الدراسة

1/8/1 مجتمع الدراسة.

يعمل في مجال صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية والكيماوية في مصر 94 شركة ومصنع ومكتب علمي يمكن تصنيفها حسب طبيعة النشاط إلى[1] : -

- 54 شركة تصنيع وإنتاج المستلزمات الطبية والأدوية والمستحضرات الصيدلانية البشرية والبيطرية (الموضحة فى الجدول 5/1)
- 7 شركات تعمل في مجال الأعشاب والقطن الطبي
- 18 مكتب علمي
- 8 وكيل تجارى
- 5 ممثل جاري لشركات عالمية

جدول 1 /5

شركات تصنيع الدواء في مصر حتى 2007

قطاع الأعمال العام	
1	شركة النيل للأدوية
2	شركة القاهرة للأدوية
3	شركة ممفيس للأدوية
4	شركة الإسكندرية للأدوية
5	شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد)
6	شركة العربية للأدوية
7	شركة النصر للصناعات الكيماوية
8	شركة الجمهورية للتجارة والتوزيع
9	شركة جنوب الصعيد للأدوية
10	الهيئة العامة للمستحضرات الحيوية والبيولوجية

—

المصدر: مركز التخطيط والسياسات الدوائية – التابع لوزارة الصحة والسكان ، بيانات غير منشورة ، 2007

تابع جدول 5/1

القطاع الخاص والاستثماري	
1	شركة فايزر مصر

2	شركة نوفارتس
3	شركة افنتيس للأدوية
4	شركة بريستول اسكويت مصر
5	شركة ايلى ليلى
6	شركة جلاسكو سميث كلاين
7	شركة اتسسوكا
8	شركة سيرفر
9	شركة تى ثرى اى فارما
10	شركة آمون للصناعات الدوائية
11	شركة ايفا للأدوية
12	شركة الكان للأدوية
13	شركة العامرية للصناعات الدوائية
14	شركة أدويا
15	شركة المهن الطبية للأدوية
16	شركة ابيكو
17	شركة مينا فارم
18	شركة سيديكو
19	شركة فارو فارما
20	شركة سيجما
21	شركة راميدا
22	شركة فليو فارم
23	شركة هاى فارم
24	شركة هايدلينا

تابع جدول 1 / 5

25	شركة دلتا للأدوية
26	شركة أكتوبر فارما

27	شركة جلوبال نابى
28	شركة اكابى
29	شركة ميباكو
30	شركة اتوس
31	شركة فاركو
32	شركة أدوية للقوات المسلحة
33	شركة أسيوط للأدوية
34	برج للصناعات الدوائية
35	كيميا فارم للصناعات الدوائية
36	الأوربية المصرية للأدوية
37	شركة جيديكو
38	شركة العبور للأدوية
39	شركة ريفا فارم
40	شركة شافا للمنتجات الطبية
41	شركة يونى فارما
42	شركة فيتا فارما
43	شركة نيو لايف
44	شركة تكنو فارما

المصدر: مركز التخطيط والسياسات الدوائية – التابع لوزارة الصحة والسكان ، بيانات غير منشورة ، 2007

مركز معلومات الدواء العربي الإفريقي التابع لوزارة الصحة والسكان ، بيانات غير منشورة،2007

1 /2/8/ عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في شركات إنتاج الأدوية والمستلزمات الطبية المقيدة في بورصة الأوراق المالية وبيانات عينة الدراسة يمثلها الجدول 6/1 :

جدول 6/1

بيان بأسماء الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية لقطاع الأدوية والرعاية الصحية في 2007/10/17

الأرقام بالألف جنيه

م	اسم الشركـــة	تاريخ القيد	حجم الإنتاج#
1	شركة الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية	1995/2/27	206.1
2	الشركة العربية للأدوية	1996/2/6	150
3	شركة القاهرة للأدوية والصناعات الكيماوية	1996/4/9	248.3
4	شركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد)	1995/12/28	245
5	شركة النيل للأدوية والصناعات الكيماوية	1995/2/27	305.9
6	شركة ممفيس للأدوية والصناعات الكيماوية	1995/9/27	186.9
	إجمالي إنتاج شركات قطاع الأعمال العام 2006/2005		1156.2
7	شركة ألكان فارما	2004/1/15	87.6
8	شركة أمون للأدوية	2001/2/21	543.1
9	شركة العامرية للصناعات الدوائية	1995/2/2	196.2
10	الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية	1995/9/27	750
11	شركة إيفري ميدكال	1999/8/9	41.5
12	شركة جلاسكو سميث كلاين	1985/10/23	582
13	شركة جلوبال نابي للأدوية	2004/1/14	191.2
14	شركة المهن الطبية للأدوية	1997/4/22	518
15	شركة مينا فارم للأدوية	2004/1/11	207.7
16	شركة أكتوبر فارم	2005/2/23	162
17	الشركة الإسلامية للأدوية (فاركو)	2001/8/23	475.1
18	الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية (آراب كابس)	1995/6/7	50.4
19	الشركة المصرية السعودية لصناعة الأدوية(ماسكو)	1998/10/21	28.3
	إجمالي إنتاج شركات القطاع الخاص والاستثماري 2006/205		3833

Source : **WWW.EgyptSC.Com, available at 17/10/2007.**

تم حساب حجم الإنتاج من القوائم المالية المنشورة للشركات موضع الدراسة

يرى الباحث استبعاد أربعة شركات من التحليل يقل حجم الإنتاج فيهم عن 100 ألف جنيه سنويا وهم:شركة ألكان فارما ،شركة إيفري ميدكال ،الشركة العربية للمنتجات الجيلاتينية (آراب كابس) والشركة المصرية السعودية لصناعة الأدوية(ماسكو) لتصبح العينة عبارة عن 15 شركة تعمل ستة شركات منها في قطاع الأعمال العام وتسعة شركات تعمل فى القطاع الخاص والاستثماري يرى الباحث وضع تصنيف مبدأي لعينة الدراسة المختارة حيث قسم الباحث عينة الدراسة إلى شركات تابعة لقطاع الأعمال العام وعددها ستة شركات وشركات القطاع الخاص والاستثماري وعددها تسعة شركات ولكي يتم تصنيف الشركات الخاضعة للدراسة طبقا لمدى التطبيق فان الباحث يعتمد الباحث على نوعين من البيانات:

أولا: البيانات الثانوية وتعبر البيانات الثانوية عن تلك البيانات المنشورة عن الشركات الخاضعة للدراسة. حيث اعتمد الباحث على 15 شركة تعمل ستة شركات منها في قطاع الأعمال العام وتسعة شركات تعمل في القطاع الخاص والاستثماري حيث افترض الباحث أن شركات قطاع الأعمال العام لا تطبق هذه النظم نظرا لاعتماد هذه الشركات على التخزين فى الشراء والإنتاج بينما شركات القطاع الخاص والاستثماري تطبق هذه النظم ولكى نقيس صحة هذا الفرض اعتمد الباحث على اختبار T لقياس معنوية وجوهرية الاختلافات بين كلا من القطاعين وفيما يلي أهم المؤشرات التي اعتمد عليها الباحث في تصنيف عينة الدراسة إلى شركات تطبق نظم الشراء والإنتاج الآنية وشركات لا تطبق طبقا للمعايير الآتية:

1- تصنيف الشركات طبقا لمؤشرات المخزون:

اعتمد الباحث على مجموعة من المؤشرات مثل:

1) نسبة المخزون من المواد الخام إلى حجم الأصول المتداولة
2) نسبة المخزون تحت التشغيل إلى حجم الأصول المتداولة
3) معدل دوران المخزون من المواد الخام.
4) معدل دوران المخزون تحت التشغيل.

لقد أهمل الباحث حساب نسبة المخزون من الإنتاج التام ومعدلات دوران المخزون من الإنتاج التام نظرا لشروط التعاقد مع شركات قطاع الأعمال العام التي تقتضي بالتزام هذه الشركات بتخزين نسبة معينة متفق عليها من الجهات المشترية من المخزون من المنتجات تامة الصنع ومن ثم لا يعتمد عليها الباحث في المقارنة والتحليل طبقا لمبدأ العدالة والمصداقية. والجداول 1/7 ، 1/8و 1/9 و 1/10 و 1/11 توضح هذه المؤشرات

جدول 7/1

حجم المخزون من المواد الخام وتحت التشغيل وحجم المبيعات والأصول المتداولة للسنوات الثلاث الأخيرة لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للدراسة

خلال الفترة من 2005 وحتى 2007

الأرقام بالمليون جنيه

اسم الشركة	إيراد النشاط السنوي(المبيعات السنوية)			حجم الأصول المتداولة			حجم المخزون من المواد الخام			حجم المخزون تحت التشغيل		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
القاهرة	223.6	232	244	354	350	348	49.1	39.7	33.2	3.1	5.9	1.8
النيل	277	304	333.7	230.6	245.4	267	46.4	38.7	34.1	11.4	9.7	5.6
ممفيس	163	174	185.5	187.3	174.7	186.3	52.4	37.6	51.6	4.5	4	3.8
سيد	231	243.6	270.2	246.6	256.7	261.6	58.2	61	61	2.9	2.8	2.4
الإسكندرية	197.6	213.8	214.6	198.7	192	202.9	72.1	36.2	48.6	2.8	6.5	2.5
العربية	146	149.9	146.5	121.6	123.2	120.9	27.9	20	31.7	1.3	1.1	0.7

المصدر : إعداد الباحث من خلال القوائم المالية المنشورة

جدول 8/1

نسبتى المخزون من المواد الخام وتحت التشغيل إلى إجمالي الأصول المتداولة ومعدل دورانهما عن السنوات الثلاث الأخيرة لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للدراسة الخاضعة للدراسة

خلال الفترة من 2005 وحتى 2007

اسم الشركة	نسبة المخزون من المواد الخام إلى الأصول المتداولة %			نسبة المخزون تحت التشغيل إلى الأصول المتداولة %			معدل دوران المخزون من المواد الخام (مرة)			معدل دوران المخزون تحت التشغيل(مرة)		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
القاهرة	14	11	9.5	0.8	1.6	0.5	4.5	5.8	7.3	72.1	39	135.5
النيل	20	15.7	12.7	5	4	2	6	7.9	9.8	24.3	31.3	59.6
ممفيس	28	21.5	27.7	2.4	2.3	2	3	4.6	3.6	36	43.5	48.8
سيد	23.6	23.7	23.3	1.2	1	0.9	4	4	4.4	80	86.7	122.6
الإسكندرية	36.3	18.9	24	1.4	3.4	1.2	2.7	5.9	4.4	70.5	32.9	85.8
العربية	23	16	26	1	0.9	0.6	5.2	7.5	4.6	112	136	209

المصدر : إعداد الباحث من خلال القوائم المالية المنشورة

جدول 9/1

حجم المخزون من المواد الخام وتحت التشغيل وحجم المبيعات والأصول المتداولة

للسنوات الثلاث الأخيرة لشركات القطاع الخاص والاستثماري الخاضعة للدراسة

خلال الفترة من 2005 وحتى 2007

الأرقام بالمليون جنيه

اسم الشركة	إيراد النشاط السنوي(المبيعات السنوية)			حجم الأصول المتداولة			حجم المخزون من المواد الخام			حجم المخزون تحت التشغيل		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
جلاسكو	453.6	589.3	583	452.3	581.3	646	46.9	54.6	85.7	3.6	4.4	3.8
فاركو	427.9	468.6	510.4	411.7	473.9	479.9	45.5	56.9	69.8	0.9	2.7	0.8
المهن الطبية	456.5	501	537.3	406.4	498.9	550.9	53.5	57.8	54.4	5.5	4.7	3.4
امون	433.2	579.5	509	316.8	393.1	2018	55.4	54.7	76.4	3.7	4.7	3.2
العامرية	185	196	213.8	233.7	253.1	350.7	31.5	32.3	36.2	1.7	1.3	1.29
اكتوبر	160	161.3	153.9	128	160	155.6	24.3	16.2	24.1	0.58	0.62	1.2
جلوبال نابي	172	190	–	111	132	–	18.8	17.6	–	1.4	0.7	–
مينا فارم	185.8	205.7	275.4	207.6	225.8	248.8	50.7	43.7	46.9	4	1.7	2.9
ايبيكو	673	745	850	771	867	969.6	152.9	190	125.2	41	20.7	27

المصدر : إعداد الباحث من خلال القوائم المالية المنشورة

– غير متوافرة البيانات

جدول 1 /10

نسبتي المخزون من المواد الخام وتحت التشغيل إلى إجمالي الأصول المتداولة ومعدل دورانهما عن السنوات الثلاث الأخيرة لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للدراسة الخاضعة للدراسة خلال الفترة من 2005 وحتى 2007

اسم الشركة	نسبة المخزون من المواد الخام إلى الأصول المتداولة %			نسبة المخزون تحت التشغيل إلى الأصول المتداولة %			معدل دوران المخزون من المواد الخام (مرة)			معدل دوران المخزون تحت التشغيل(مرة)		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
جلاسكو	12	9.7	13.2	0.7	0.7	0.5	9.7	10.8	6.8	126	134	153.4
فاركو	11	12	14.5	0.2	0.5	0.1	9.4	8.2	7.3	475	173.5	638
المهن الطبية	13	11.5	9.8	1.3	0.9	0.6	8.5	8.7	9.9	83	106.5	158
آمون	17.4	13.9	3.7	1.1	1.1	0.1	7.8	10.6	6.7	117	123.3	159
العامرية	13.4	12.7	10.3	0.7	0.5	0.3	5.8	6.1	6	108.8	150.8	165.7
أكتوبر	18.8	10.1	15.4	0.4	0.3	0.7	6.6	10	6.4	275	260	128
جلوبال نابي	16.9	13.3	–	1.2	0.5	–	9.1	10.8	–	122.9	271	–
مينا فارم	24.2	19.3	18.8	2	0.7	1.1	3.7	4.7	5.9	46	121	95
ايبيكو	19.8	21.9	12.9	5.3	2.3	2.7	4.4	3.9	6.8	16.4	36	31.5

المصدر : إعداد الباحث من خلال القوائم المالية المنشورة.

– غير متوافرة البيانات

من المتوقع أن تكون شركات القطاع الخاص والاستثماري أكثر ميلا للتطبيق لنظم الشراء والإنتاج الآنية وهذه النتيجة يمكن استنتاجها من خلال التعرف على مدى اعتماد هذه الشركات على التخزين من خلال المؤشرات الأربعة التي اعتمد عليها الباحث والتي تتضح في الجداول 7/1 و8/1 و 9/1 و 10/1 حيث اثبت اختبار ت وجود اختلافات بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري فيما يتعلق بما يلي:

1) نسبة المخزون من المواد الخام إلي حجم الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من 2005 وحتي 2007 حيث وصل المتوسط في شركات قطاع الأعمال العام إلى 20.83 بينما وصل المتوسط فى شركات القطاع الخاص والاستثماري إلى 13.68 فقط كما أن قيمة T 3.99 ومستوى المعنوية 0.0002 أي أن الاختلاف بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري جوهري حيث أن شركات قطاع الأعمال العام أكثر اعتمادا على المخزون من المواد الخام من شركات القطاع الخاص والاستثماري وهذا مؤشر مبدأي لعدم تطبيق هذه الشركات لنظم الشراء والإنتاج الآنية في مجال شراء المواد الخام وهذه النتيجة قد تعضد بعد جمع وتحليل البيانات

الأولية التي يمكن للباحث جمعها من خلال قائمة الاستقصاء المعدة لهذا الغرض والجدول 1 /11 يوضح النتائج الإحصائية لاختبار T

جدول 11/1

معنوية الاختلافات بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري فيما يتعلق بنسبة المخزون من المواد الخام إلى الأصول المتداولة خلال الفترة من 2005 وحتي 2007 باستخدام اختبار T

نوع الملكية	قطاع أعمال عام	قطاع خاص واستثماري
المتوسط	20.823	13.685
الانحراف المعياري	6.83	5.14
قيمة T المحسوبة.	3.996	
مستوى المعنوية P Value	0.0002	

المصدر : إعداد الباحث من خلال نتائج الاختبار الإحصائي.

2) نسبة المخزون تحت التشغيل إلي حجم الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من 2005 وحتي 2007 حيث وصل المتوسط في شركات قطاع الأعمال العام إلى 1.7 بينما وصل المتوسط فى شركات القطاع الخاص والاستثماري إلى 0.98 فقط كما أن قيمة T 2.287 ومستوى المعنوية 0.027 أي أن الاختلاف بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري جوهري حيث أن شركات قطاع الأعمال العام أكثر اعتمادا على المخزون تحت التشغيل من شركات القطاع الخاص والاستثماري وهذا مؤشر مبدأي لعدم تطبيق هذه الشركات لنظم الشراء والإنتاج الآنية في مجال الإنتاج والتشغيل وهذه النتيجة قد تعضد بعد جمع وتحليل البيانات الأولية التي يمكن للباحث جمعها من خلال قائمة الاستقصاء المعدة لهذا الغرض والجدول 1 /121 يوضح النتائج الإحصائية لاختبار T

جدول 1 /12

معنوية الاختلافات بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري فيما يتعلق بنسبة المخزون من تحت التشغيل إلى الأصول المتداولة خلال الفترة من 2005 وحتي 2007 باستخدام اختبار T

نوع الملكية	قطاع أعمال عام	قطاع خاص واستثماري
المتوسط	1.7	0.98
الانحراف المعياري	1.24	1.09
قيمة T المحسوبة.	2.287	
مستوى المعنوية P Value	0.027	

المصدر : إعداد الباحث من خلال نتائج الاختبار الإحصائي.

3) معدل دوران المخزون من المواد الخام خلال السنوات الثلاث الأخيرة من 2005 وحتي 2007 حيث وصل المتوسط في شركات قطاع الأعمال العام إلى 5.27 بينما وصل المتوسط فى شركات القطاع الخاص والاستثماري إلى 7.2 كما أن قيمة T 2.73 ومستوى المعنوية 0.009 أي أن الاختلاف بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري جوهري حيث أن معدل دوران المخزون من المواد الخام فى شركات قطاع الأعمال العام اقل من معدل الدوران في شركات القطاع الخاص والاستثماري وهذا ما يدعم النتيجة السابقة وهذه النتيجة قد تعضد بعد جمع وتحليل البيانات الأولية التي يمكن للباحث جمعها من خلال قائمة الاستقصاء المعدة لهذا الغرض والجدول 1 /13 يوضح النتائج الإحصائية لاختبار T

جدول 13/1

معنوية الاختلافات بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري فيما يتعلق بمعدل دوران المخزون من المواد الخام خلال الفترة من 2005 وحتي 2007 باستخدام اختبار T

نوع الملكية	**قطاع أعمال عام**	**قطاع خاص واستثماري**
المتوسط	**5.27**	**7.2**
الانحراف المعياري	**1.85**	**2.55**
قيمة T المحسوبة.	**2.73**	
مستوى المعنوية P Value	**0.009**	

المصدر : إعداد الباحث من خلال نتائج الاختبار الإحصائي.

4) معدل دوران المخزون تحت التشغيل خلال السنوات الثلاث الأخيرة من 2005 وحتي 2007 حيث وصل المتوسط في شركات قطاع الأعمال العام إلى 79.2 بينما وصل المتوسط فى شركات القطاع الخاص والاستثماري إلى 164.41 كما أن قيمة T 2.564 ومستوى المعنوية 0.015 أي أن الاختلاف بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري جوهري حيث أن معدل دوران المخزون تحت التشغيل في شركات قطاع الأعمال العام اقل من معدل الدوران في شركات القطاع الخاص والاستثماري وهذا ما يدعم النتيجة السابقة وهذه النتيجة قد تعضد بعد جمع وتحليل البيانات الأولية التي يمكن للباحث جمعها من خلال قائمة الاستقصاء المعدة لهذا الغرض والجدول 1 /14 يوضح النتائج الإحصائية لاختبار T

جدول 14/1

معنوية الاختلافات بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص والاستثماري فيما يتعلق بمعدل دوران المخزون تحت التشغيل خلال الفترة من 2005 وحتي 2007 باستخدام اختبار T

نوع الملكية	قطاع أعمال عام	قطاع خاص واستثماري
المتوسط	5.27	7.2
الانحراف المعياري	1.85	2.55
قيمة T المحسوبة.	2.73	
مستوى المعنوية P Value	0.009	

المصدر : إعداد الباحث من خلال نتائج الاختبار الإحصائي.

2 – معيار التكلفة:

لقد أثبتت العديد من الدراسات دور نظم الشراء والإنتاج الآنية في تقليل التكاليف كما أوردها الباحث في الفصل الرابع من هذه الدراسة وقد اعتمد الباحث على ثلاثة مؤشرات الموضحة فى الجداول 1/15 و 1/16 و1/17 لتوضيح مدى الاختلافات المعنوية بيم شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص فيما يتعلق بالمؤشرات التكاليفية الآتية:

1) نسبة تكلفة البضاعة المصنوعة إلى إجمالي الإيراد السنوي.
2) نسبة تكلفة التسويق والتوزيع إلى إجمالي الإيراد السنوي.
3) نسبة المصروفات العمومية والإدارية إلى إجمالي الإيراد السنوي.

جدول 1 /15

إيراد النشاط وتكلفة البضاعة المصنوعة وتكلفة التسويق والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية للسنوات الثلاث الأخيرة لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للدراسة

خلال الفترة من 2005 وحتى 2007

اسم الشركة	إيراد النشاط السنوي(المبيعات السنوية)			تكلفة البضاعة المصنوعة			تكلفة التسويق والتوزيع			المصروفات الإدارية والعمومية		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
القاهرة	223.6	232	244	161	145.8	150.8	20.2	21.3	23.9	12.3	13.8	15.7
النيل	277	304	333.7	189	182	220.9	21	35.8	31.6	11.7	11	13.5
ممفيس	163	174	185.5	114	114	127	18.65	18.58	19.8	5	5.5	6.5
سيد	231	243.6	270.2	154.7	152	165.6	21.2	23.3	23.6	11.8	11.7	13.8
الإسكندرية	197.6	213.8	214.6	133	133.6	133.63	21.6	21.7	16.2	7.4	5.5	5.8
العربية	146	149.9	146.5	97.3	94.5	92.1	14.2	15	14.7	8.2	8.4	9.5

المصدر : إعداد الباحث من خلال القوائم المالية المنشورة

جدول 1 /16

نسبة تكلفة البضاعة المصنوعة وتكلفة التسويق والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية إلى إيراد النشاط للسنوات الثلاث الأخيرة لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للدراسة

خلال الفترة من 2005 وحتى 2007

اسم الشركة	نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى إيراد النشاط السنوي %			نسبة تكلفة التسويق والتوزيع إلى إيراد النشاط السنوي %			نسبة المصروفات الإدارية والعمومية إلى إيراد النشاط السنوي %		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
القاهرة	72	62.7	61.8	9	9	9.7	5.5	5.9	6.4
النيل	68.2	55.8	66.1	10	11.7	9.5	4.2	3.6	4
ممفيس	69.9	65.6	68.8	11.4	10.7	10.8	3	3	3.5
سيد	66.9	62.5	61.3	9.1	9.5	8.8	5.1	4.8	5.2
الإسكندرية	67.5	62.4	62.3	10.9	10.2	7.6	3.8	2.5	2.7
العربية	66.6	63	62.8	9.7	10	10	5.6	5.6	6.5

المصدر : إعداد الباحث من خلال القوائم المالية المنشورة.

جدول 1 /17

إيراد النشاط وتكلفة البضاعة المصنوعة وتكلفة التسويق والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية للسنوات الثلاث الأخيرة لشركات القطاع الخاص والاستثماري الخاضعة للدراسة

خلال الفترة من 2005 وحتى 2007

اسم الشركة	إيراد النشاط السنوي(المبيعات السنوية)			تكلفة البضاعة المصنوعة			تكلفة التسويق والتوزيع			المصروفات الإدارية والعمومية		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
جلاسكو	453.6	589.3	583	266	342	335.8	51	84	80	13.8	16.1	19
فاركو	427.9	468.6	510.4	239	260	298	31	32	32.3	15.5	10.3	14
المهن الطبية	456.5	501	537.3	250	290	320.6	76.2	78.8	83.6	8.2	8.9	9.8
آمون	433.2	579.5	509	185	234	218.9	50.3	54.1	57.4	26	26.9	18.9
العامرية	185	196	215.5	79.7	79.6	87.5	45.4	49	57.8	17.8	18.6	18.6
أكتوبر	160	161.3	153.9	68	63	59.9	34.5	31	34.9	5.8	11.3	9.2
جلوبال نابي	172	190	–	100	105	–	15	21	–	7.8	8.1	–
مينا فارم	185.8	205.7	275.4	128	145	188.5	15.8	18.6	25.1	4.2	5.3	6.3
ايبيكو	673	745	850	362.1	378	417.8	67.9	73.8	83.9	13.9	15.9	20

المصدر : إعداد الباحث من خلال القوائم المالية المنشورة.

نسبة تكلفة البضاعة المصنوعة وتكلفة التسويق والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية إلى إيراد النشاط السنوي للسنوات الثلاث الأخيرة لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للدراسة خلال الفترة من 2005 وحتى 2007

اسم الشركة	نسبة تكلفة البضاعة المصنوعة إلى إيراد النشاط السنوي %			نسبة تكلفة التسويق والتوزيع إلى إيراد النشاط السنوي %			نسبة المصروفات الإدارية والعمومية إلى إيراد النشاط السنوي %		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
جلاسكو	58.7	58	57.5	11	14.2	13.7	3	2.7	3.3
فاركو	55.8	55.5	58.3	7.2	6.6	6.3	3.6	2	2.7
المهن الطبية	57.7	57.8	59.6	16.7	15.7	15.5	1.7	1.7	1.8
آمون	42.7	40.3	43.5	11.6	9.3	11.2	6	4.6	3.6
العامرية	43	40.6	40.6	24.5	25	26.8	9.6	9.4	8.6
أكتوبر	42.5	39	38.9	21.5	19.3	22.6	3.6	7	5.9
جلوبال نابي	58	55.2	–	8.7	11	–	4.5	4.2	–
مينا فارم	68.8	70.4	68.4	8.5	9	9.1	2.2	2.5	2.2
ايبيكو	53.8	50.7	49	10	9.9	9.8	2	2.1	2.3